

أما بعد:

تلعب المياه دورت كبيرا في حياة الملايين في مختلف أنحاء العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من صراعات مسلحة طال أمدها متسببة في موجات نزوح داخلية وخارجية.

العلاقة بين المياه والصراع ليست ثابتة ولكن المياه بطريقة مباشرة او غير مباشرة تتأثر من الحروب وغالبا ما تكون المياه ضحية للصراع أكثر من كونها مصدراً رئيسياً له في المنطقة، فمنذ عام 2011 كانت هناك 180 حادثة على الأقل تعرضت فيها مرافق البنية التحتية للموارد المائية للاستهداف في أثناء الصراعات الدائرة في اليمن وقطاع غزة وسوريا وليبيا، متسببة في حرمان مئات الآلاف من الناس من الحصول على إمدادات المياه. ومع تزايد المعارك في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان باستخدام أسلحة شديدة الانفجار وطائرات مسيرة، باتت هناك حاجة ملحة لحماية مرافق البنية التحتية المدنية للمياه من الاستهداف..

ومن الأهمية بمكان أن ننوه هنا إلى إمكانية تحويل مسألة المياه إلى نقطة التقاء وحوار وتعاون بين أطراف الصراع، لتكون جزءاً من الحل ومدخلاً محفزاً للاتفاقات وتهدئة العنف والصراع بين سكان البلد الواحد أو بين بلدان المنطقة..

وفي اليمن حيث سيطرت ميليشيات الحوثي الانقلابية على مصادر المياه في أهم المدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل مدينة تعز المكتظة بملايين السكان، والتي تعاني أصلاً من شحة المياه فيها؛ لا تتورع تلك الميليشيات عن استخدام المياه كسلاح حربي للضغط على السكان المحليين، وابتزاز الحكومة الشرعية..

كما لا يخفى على المطلعين استخدام تلك الميليشيات لخزان صافر النفطى العائم قبالة سواحل مدينة الحديدة اليمنية في البحر الأحمر كورقة ابتزاز للمجتمع الدولي، وتهديد محلي وإقليمي للحياة البحرية وحياة ملايين السكان يمكن أن تجعل ٨٥٢٣ نقطة مائية من آبار المياه ملوثة بالإضافة إلى العديد من الوديان النهرية على امتداد ٥٠٠ كيلو متر على الأقل..

وفي مناطق يمنية أخرى تتجلى المعاناة اليومية التي يعيشها النازحون قسراً بسبب تلك الميليشيات، والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، فكثير من البنى التحتية تأثرت بالحرب وتقادمت وكثير من احتياجات المياه أصبحت تغطى عن طريق الشاحنات الصهرجية التي ارتفع سعرها بسبب الحرب وارتفاع أسعار الوقود، وتفشي جائحة كورونا، كما أنها مياه غير مراقبة في معظم الأحيان، وتعتبر النساء والفتيات والأطفال الأكثر تضرراً من هذه الأوضاع..

إننا نؤكد هنا مرة أخرى بأن المياه لا بد أن تكون حافزاً للسلام وإيقاف الصراعات التي تهدد حياة الشعوب بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وتظل السياسة المائية جزءاً لا يتجزأ من المناقشات الأوسع نطاقاً للسياسات الإنسانية والإنمائية محلياً وإقليمياً ودولياً، الأمر الذي يساعد على تحديد فرص التعاون، وتفادي التدابير قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية والتي قد تؤدي إلى تدهور المشاريع التنموية وتقويض التدابير طويلة الأجل اللازمة لمعالجة قضايا المياه الأساسية.

وفي الختام، فإننا بحاجة إلى نهج متكامل للجهات الفاعلة في مجال التنمية لتعزيز الأمن المائي للسكان وللنازحين وللمجتمعات كما في كثير من الدول التي تعاني من الحرب كاليمن أو الدول المضيفة للنازحين والتي تعاني نفسها من مشاكل معقدة في موضوع المياه كما في الأردن ولبنان على سبيل المثال.

وكذلك إلى التنسيق الدائم على مستوى الدول والماتحين في مواضيع المياه بما يلبي أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات المحلية، ولتفادي اقتنصار البلدان على تبني نماذج غير مستدامة لإدارة المياه، فإننا نؤكد أنه يتعين على واضعي السياسات ومنها سياسات التدخلات الإنسانية في مجال المياه إلى إدارة المفاضلات بين التدابير قصيرة الأجل غير المنسقة لتلبية الاحتياجات الطارئة والفورية للمياه، والتدابير طويلة الأجل اللازمة لمعالجة القضايا الهيكلية لقطاعات المياه، بمشاركة فاعلة من الهيئات والمؤسسات المحلية تساعد على ديمومة هذه المؤسسات وديمومة البنى التحتية وتعمل على التحرر تدريجياً من الاعتماد على المساعدات.

كما ينبغي إشراك جميع الأطراف على المستوى المحلي والإقليمي ومساعدتها في إيجاد اتفاقات ومقاربات مشتركة للتحديات المتعلقة بالمياه، بما في ذلك إمكانية الوصول دون عوائق إلى مصادر المياه ومنع أي هجمات أو استحداثات لمواقع عسكرية بالقرب من البنى التحتية للمياه، كما ينبغي على جميع الجهات العاملة في مجال المياه إشراك الجهات المحلية ومنهم الخبراء والنساء والشباب لتحقيق قدر عالي من الأثر والفاعلية على الأرض..

الأخوة الأعضاء جميعاً، اسمحوالي في ختام كلمتي هذه أن أؤكد على أنه ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دمج الوصول إلى المياه والقضايا البيئية وتغير المناخ كقضايا ذات أولوية في الأجندة الدولية لبناء السلام، والتركيز بشكل أكبر على نهج عدم الإضرار عند تصميم وتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، لمنع المزيد من هدر المياه الجوفية في البلدان التي تعاني من أزمات مائية كاليمن وكثير من دول المنطقة. يجب أن يكون هناك تركيز أساسي على توفير المياه للاستخدام المنزلي، مع أهمية وضع النهج التشاركي للحفاظ على الموارد المائية وفقاً لمعايير الاستراتيجيات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.